



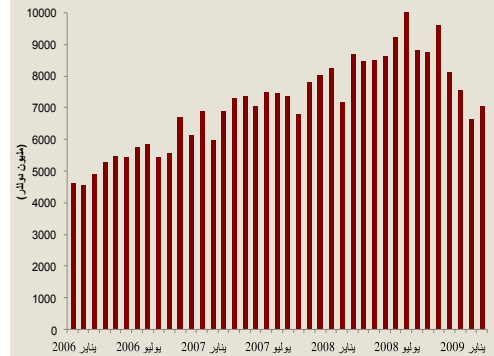
هل الاقتصاد السعودي ينمو؟

بتفحص الأدلة المتوفرة يتضح لنا بجلاء أن الاقتصاد السعودي قد انكمش حتى الآن جراء الخفض الكبير في حجم إنتاج النفط (تراجع متوسط الإنتاج اليومي من 9,2 مليون برميل العام الماضي إلى 8 مليون برميل حالياً)، ولكن الأمر الأقل وضوحاً هو كيف كان أداء الاقتصاد غير النفطي. ولا توفر البيانات المتاحة صورة واضحة عما إذا كان الاقتصاد غير النفطي ينمو أم ينكمش، لذا نرجح أن هذا الاقتصاد ظل راکداً حتى المرحلة الحالية من هذا العام. وعلى الرغم من أن أحدث البيانات عن شهر أبريل لا تشير إلى حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي، إلا أننا نتوقع تحسناً خلال الفترة المتبقية من العام بفضل تأثيرات تدفق الإنفاق الحكومي الضخم في شرايين الاقتصاد. ومع ذلك، فقد خفضنا تقديراتنا بشأن نمو القطاع غير النفطي ونتوقع انكماش الاقتصاد ككل هذا العام حسب القيمة الفعلية.

البيانات الصادرة حول أداء القطاع غير النفطي غير مكتملة حتى الآن كما أن المتوفر منها يبدو غير متناغم في بعض الأحيان، لكننا نشعر أن هناك معلومات كافية رغم ذلك وسنخلص إلى نتائجنا بناءً على تحليل البيانات التالية:

- **هبط صافي الموجودات الأجنبية لدى "ساما" بنحو 11,4 بليون دولار في أبريل، ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى لجوء الحكومة إلى السحب من احتياطياتها الأجنبية (الذي تراجع بحوالي 43,8 بليون دولار منذ نهاية نوفمبر) بغية تمويل الإنفاق. ومع تأكيد "ساما" أنها لا تبيع من موجوداتها، إلا أننا نرجح أنها تحول الأموال التي تحصل عليها من الديون الحكومية الأجنبية المستحقة إلى ريبالات لتلبية متطلبات الإنفاق المحلي (بدلاً عن إعادة استثمار تلك الأموال في ديون حكومية جديدة) إضافة إلى السحب من ودائعها في البنوك الأجنبية والتي انخفضت في مارس وأبريل مجتمعين بحوالي 18,9 بليون دولار.**
- **ارتفعت مبيعات الأسمنت بواقع 14 بالمائة للشهور الأربعة الأولى من عام 2009 مقارنة بمستواها قبل عام. وبالرغم من انخفاض الأسعار خلال تلك الفترة إلا أن الزيادة في مبيعات الأسمنت تشير إلى حدوث انتعاش في نشاط الإنشاءات؛ مع الأخذ في الحسبان أن البرودة النسبية للطقس في الشهور الأولى من العام تعتبر أكثر ملائمة لصب الخرسانة. وقد جاء نمو المبيعات متناغماً لحد كبير هذا العام وسجل كذلك نسبة 14 بالمائة على أساس سنوي لشهر أبريل وحده.**
- **انخفضت الواردات خلال الشهور الثلاث الأولى من العام بنسبة 12 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وانخفضت بنسبة 20 بالمائة مقارنة بالفصل الأخير من عام 2008. كذلك انخفضت قيمة طلبات الاعتماد التي فتحها القطاع الخاص لدى البنوك التجارية لتمويل الواردات، والتي تعطي مؤشراً عن اتجاه حركة الواردات مستقبلاً، بنسبة 32 بالمائة خلال الشهور الأربع الأولى من العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وإن كانت قيمة الطلبات الخاصة بواردات مواد البناء والسيارات كلاهما قد سجلت أعلى مستوياتها منذ سبتمبر. وفي كلتا الحالتين تعتبر الأرقام مشوهة بسبب التغيرات في الأسعار العالمية (وخاصة بالنسبة للسلع والمواد الخام) وبسبب تذبذبات أسعار الصرف، وهي تشوهات يمكن التخلص منها بالنظر في حجم الواردات**

قيمة الصادرات



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
معد التقرير

بول غامبل
رئيس قسم الأبحاث
pgamble@jadwa.com

أو

براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



التي وصلت إلى موائى المملكة. فقد انخفضت الواردات الكلية خلال الشهور الثلاث الأولى من العام بنسبة 26 بالمائة، بينما انخفضت واردات السلع الاستهلاكية بنسبة 19 بالمائة وواردات مواد البناء بنسبة 32 بالمائة مقارنة بالفصل الأول من العام الماضي.

- سجلت الصادرات عبر موائى المملكة خلال الفصل الأول من العام من حيث الحجم ارتفاعاً بنسبة 1,5 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك لسبب وحيد هو ارتفاع حجم صادرات البتروكيماويات بنسبة 30 بالمائة والذي قابله تراجع في حجم صادرات جميع السلع الأخرى. أما من حيث القيمة، فتشير بيانات الشهور الثلاث الأولى من العام إلى انخفاض الصادرات غير النفطية بنسبة 20 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 وإلى انخفاض بنسبة 10 بالمائة في المتوسط مقارنة بالفصل الأخير من عام 2008.
- هبط الإقراض المصرفي إلى القطاع الخاص بنسبة 0,1 بالمائة في أبريل بينما سجل أدنى مستوى له منذ أغسطس من حيث القيمة الفعلية. وقد تراجع في أربع من الأشهر الخمس الماضية. لكن من الإشارات الإيجابية للبيانات هو ارتفاع الإقراض طويل الأجل خلال الشهرين الأخيرين في أعقاب تسجيله انخفاضاً طيلة الأشهر الخمسة السابقة، ما يدل على أن البنوك أصبحت أكثر ارتياحاً في تقديم القروض.

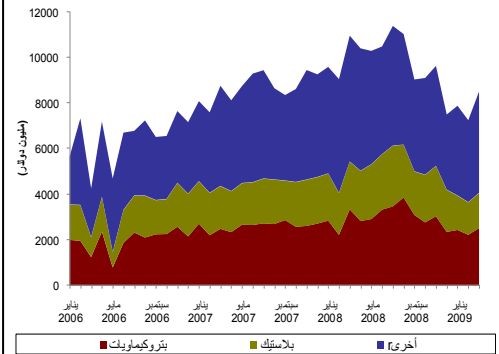
- تعتبر بيانات أجهزة نقاط البيع أكثر الوسائل المتاحة قرباً في تقييم مبيعات التجزئة. وبناءً على تلك البيانات نجد أن نمو قيمة مبيعات نقاط البيع سجل تباطؤاً واضحاً، حيث بلغ متوسط النمو 14 بالمائة على أساس سنوي للشهور الأربع الأولى من هذا العام مقارنة بنسبة 37 بالمائة في المتوسط لنفس الفترة من عام 2008 ونسبة 21 بالمائة للفصل الأخير من العام الماضي. من الراجح أن تلك الأرقام تنطوي على بعض المبالغة في القيم الحقيقية لمبيعات التجزئة حيث أن العدد المتزايد لأجهزة نقاط البيع (ارتفعت بمتوسط شهري بلغ 565 خلال الستة أشهر الماضية) اجتذب المبيعات التي كانت تدفع في السابق نقداً.

- انخفضت قيمة الشيكات التجارية والشخصية التي تمت تسويتها بواسطة البنوك المحلية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2009 بنسبة 8 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وجاء المتوسط الشهري للفترة من يناير إلى أبريل أقل بنسبة 4 بالمائة عن المتوسط للفصل الأخير من عام 2008.

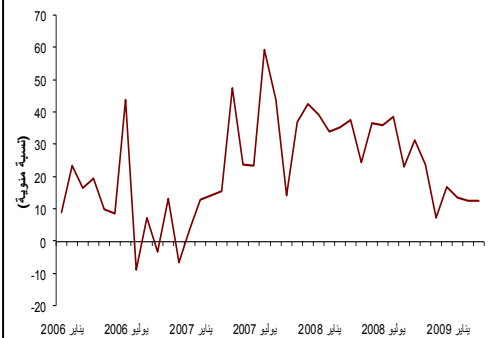
هناك العديد من الإشارات الايجابية لتلك البيانات لكن كان هناك نفس القدر من الإشارات السلبية في المقابل. وعموماً تدعم هذه البيانات فرضيتنا بأن الحكومة السعودية مستمرة في برنامجها الإنفاقي الطموح والذي سيفيد بصورة واضحة مقاولي القطاع الخاص. لكن برغم ذلك، يبدو إنفاق المستهلكين ضعيفاً كما يبدو أن القطاع الخاص قد تأثر جراء الحذر الذي تبديه البنوك التجارية إزاء الإقراض. وربما تتأثر البيانات (الواردات على سبيل المثال) من التراجع في المخزونات حيث يتم السحب من المخزونات التي تم تكوينها بصورة عاجلة خلال الفصل الأخير من العام القادم وأوائل عام 2009 عندما شرع الاقتصاد في التباطؤ، رغم استحالة تحديد ذلك من البيانات المتوفرة. ومن الجدير بالملاحظة أن الأداء يبدو أسوأ ليس فقط على أساس سنوي بل كذلك عند مقارنته بالأداء في الفصل الرابع من العام الماضي الذي تأثر بعطلتي عيد الفطر وعيد الأضحى.

ورغم ضعف بيانات أبريل نعتقد أن تحسناً قد طرأ في شهر مايو بسبب ارتفاع أسعار الأسهم والنفط الذي أدى إلى بث المزيد من الثقة في الاقتصاد ونعتقد أن الأوضاع ستتحسن خلال الفترة المتبقية من العام. ومع ذلك، فقد خفضنا تقديراتنا بشأن نمو الناتج المحلي الفعلي للقطاع الخاص غير النفطي من 4,1 بالمائة إلى 2,5 بالمائة. ومع بقاء تقديراتنا بشأن نمو الناتج المحلي لقطاع النفط والقطاع العام دون تغيير، فإننا الآن نتوقع انكماش الاقتصاد السعودي بنسبة 0,5 بالمائة هذا العام حسب القيمة الفعلية.

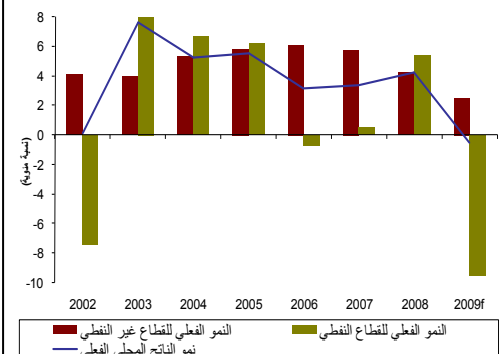
الصادرات غير النفطية



قيمة مبيعات نقاط البيع



نمو الناتج المحلي الفعلي





مرصد سوق الأسهم

المؤسسات الاستثمارية تقود ارتفاع مؤشر (تاسي)

تباطأ مؤشر "تاسي" خلال الأسبوعين الماضيين عقب مواصلة التحليق خلال النصف الأول من شهر مايو، حيث بلغ ارتفاعه في نهاية مايو 4,8 بالمائة أما ارتفاعه عن أدنى مستوى له كان قد سجله في منتصف مارس فقد بلغ 44 بالمائة. وقد شرع المستثمرون الأفراد في العودة لدعم فورة السوق التي يعود معظم الفضل فيها إلى المؤسسات الاستثمارية. وقد أدى ذلك الارتفاع لانحسار حالة الارتباط القوية بين مؤشر "تاسي" ومؤشرات أسواق الأسهم الأمريكية التي استجبت منذ الفصل الأخير من العام الماضي بل وربما يطول أمد الفترة التي يتفوق فيها أداء "تاسي" على الأسواق الأمريكية على المدى المتوسط، وإن كنا نرجح أن تتواصل حالة الاستقرار على المدى القصير كي تعزز السوق مكاسبها.

وقد تدهورت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم طيلة النصف الثاني من عام 2008 وفي أوائل عام 2009 بسبب تعمق الأزمة المالية ودخول الاقتصاد العالمي خانة الركود. وكان من الطبيعي في تلك الظروف التي سادها الغموض المفرط أن يسترشد المستثمرون بما يحدث في الأسواق الأمريكية مما أدى إلى ارتفاع درجة الارتباط بين "تاسي" (ومؤشرات معظم الأسواق الناشئة الأخرى) من جهة والأسواق الأمريكية من جهة أخرى. وبالرغم من قوة التوقعات المستقبلية لأرباح الشركات في الكثير من القطاعات إلا أن مؤشر "تاسي" هبط في مارس ليلامس أدنى مستوياته خلال 5 سنوات.

وبما أن معظم الهبوط في سوق الأسهم السعودي يعود إلى أسباب خارجية أكثر من كونه ناتج عن عوامل محلية، لذا نعتقد أن أداء الأسواق العالمية يساعد على تفسير الكثير من حالة الانتعاش الأخيرة. وقد نشأ منذ نهاية أبريل تفاوت واضح بين مساري أداء مؤشر "تاسي" ومؤشر "إس أند بي 500". كان هناك تحسن ملحوظ في حجم التداولات، حيث بلغ متوسط عدد الصفقات اليومية حتى المرحلة الحالية من شهر مايو حوالي 220,000 صفقة مقارنة بمتوسط 134,000 صفقة فقط خلال مارس وهو رقم يقترب من أدنى مستوى لعدد الصفقات خلال 4 سنوات.

جاء معظم الزخم الذي ساهم في عكس مسار "تاسي" من المشترين من المؤسسات الاستثمارية، حيث تشير بيانات أبريل إلى أن صافي مشتريات صناديق الاستثمار المشتركة السعودية بلغ 1,3 بليون ريال كما بلغت مشتريات محافظ الشركات السعودية 1,2 بليون ريال. وساهم المستثمرون الأجانب بصورة واضحة لأول مرة منذ أن سُمح لهم بالتداول في السوق من خلال اتفاقيات المبادلة في أغسطس 2008.

وبلغ صافي مشتريات المستثمرين الأجانب من خلال اتفاقيات المبادلة لشهر أبريل نحو 963 مليون ريال، ورغم أنهم لم ينفذوا سوى 238 أمر شراء عبر تلك الاتفاقيات إلا أن متوسط قيمة الصفقة الواحدة تجاوز 5 مليون ريال. كذلك يُلاحظ تأثير أولئك المستثمرين الأجانب على السعر الفردي للسهم، فعلى سبيل المثال ارتفع سهم "سابك" وهو من الأسهم الرئيسية التي يقبل أولئك المستثمرين على تداوله بنسبة 66 بالمائة منذ نهاية مارس مقارنة بارتفاع نسبته 29 بالمائة فقط لمجموع السوق.

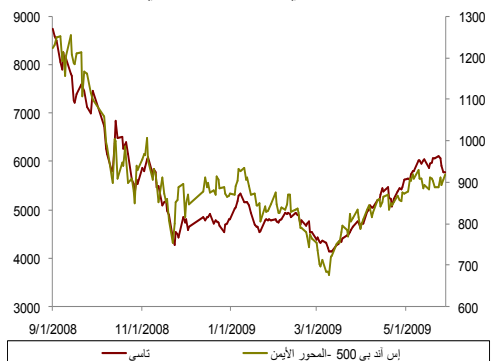
وقد عاد المستثمرون الأفراد للتداول نتيجة لاشتداد حالة الزخم تلك، وقد كان جل المستثمرين الأفراد الذين تشكل تداولاتهم 90 بالمائة من إجمالي الصفقات من حيث القيمة والحجم بانعين فقط خلال أبريل، ولكن من المرجح أنهم قد عززوا من حجم مشترياتهم خلال شهر مايو، ويتضح ذلك جلياً من خلال زيادة حجم الصفقات وارتفاع درجة التذبذب في أسهم بعض الشركات الصغيرة.

لقد دفعت عودة الثقة وسط المستثمرين الأفراد مدعومة بالارتفاع المستمر في أسعار النفط مؤشر "تاسي" إلى مستويات أعلى بالرغم من بقاء السوق الأمريكية مستقرة خلال ذلك الشهر. ونعتقد أن عودة المستثمرين الأفراد للتداول في السوق ستساهم في إطالة فترة السجال، لكننا نرجح أن تتوقف السوق لالتقاط أنفاسها على المدى القصير.

مؤشر "تاسي"



مؤشري "تاسي" و "إس أند بي 500"





موجز سوق الأسهم

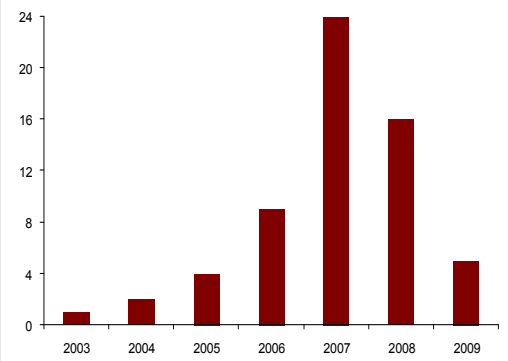
أكملت 4 شركات تأمين جديدة بنجاح اكتتاباتها الأولية في نهاية أبريل وقد تجاوز المبلغ المكتتب به لكل شركة بسهولة المبلغ المطلوب وتراوح معدل فائض الاكتتاب من 3,3 مرة في حالة شركة "وقاية تكافل" إلى 11,4 مرة في حالة شركة "أيه سي إي العربية التعاونية". وبالرغم من الاضطراب في سوق الأسهم ظلت الاكتتابات في شركات التأمين استثماراً جيداً، حيث يتم الآن تداول جميع شركات التأمين العشرين التي تم طرحها في سوق الأسهم منذ عام 2007، باستثناء واحدة، بأكثر من ضعف سعرها عند الاكتتاب (ويبلغ متوسط السعر المرجح للعشرين شركة حوالي 5 مرات أعلى من سعر الاكتتاب الذي طرحت به تلك الشركات والذي يبلغ 10 ريالاً).

جاء أداء سوق الأسهم السعودي الأفضل ضمن أسواق منطقة الخليج طيلة الأشهر الخمس الأولى من العام الحالي، حيث ارتفع بنسبة 22,7 بالمائة منذ بداية العام وارتفع سوق أبوظبي ثاني أفضل الأسواق بنسبة 14,8 بالمائة بينما سجل سوق البحرين تراجعاً خلال تلك الفترة. وقد أدت عوامل محلية عديدة إلى إعاقة ارتفاع أسعار الأسهم في الأسواق الرئيسية الأخرى في المنطقة (الاضطراب السياسي في الكويت وانفجار فقاعة أسواق العقار في دبي). أما على أساس القيمة، فقد سجل السوق السعودي أعلى مكرر ربحية في المنطقة، وهو أمر طبيعي في ضوء النزعة المحلية للقاعدة العريضة من المستثمرين السعوديين، لكن علاوة أداء السوق السعودي عن بقية الأسواق الرئيسية الأخرى في المنطقة جاء أكثر من المعتاد.

وبينما خرج أداء السوق السعودي عن المألوف مقارنة بأداء بقية أسواق الخليج الأخرى، نلاحظ أن أداءه صار أكثر ارتباطاً بأداء الأسواق العالمية الناشئة عما كان عليه في الماضي، كما تظهر الرسوم البيانية إلى اليمين والتي تقارن بين مؤشر الأسهم السعودية "تاسي" ومؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة. لقد تعززت علاقة مؤشر "تاسي" بحركة أسواق الأسهم العالمية بدرجة كبيرة منذ انفتاحه أمام المستثمرين الأجانب في أغسطس عبر اتفاقيات المبادلة، ويعزى هذا الأمر بدرجة كبيرة إلى الأزمة المالية العالمية والركود اللذين تسببا في ضبابية كبيرة بالنسبة للمستثمرين وجعلتا الأسواق عبر جميع أنحاء العالم تتحرك متأثرة بما يحدث في الولايات المتحدة. وبرغم ذلك، هناك مستثمرين متخصصين في الأسواق الناشئة يقومون الآن باستثمار مزيد من الأموال في السوق السعودية لدرجة أنهم بدعوا يؤثر على حركته.

أقفلت شركة "دار الأركان" إصدارها الأخير من الصكوك في 13 مايو حيث تم تجميع 750 مليون ريال من الصكوك التي تم بيعها على أساس سعر سايبور زاندا 4 بالمائة. ويعتبر هذا الإصدار الخامس على مستوى المملكة الذي يتم طرحه لعموم المستثمرين رغم أن هناك عدد من الإصدارات الخاصة. ونتوقع أن ترتفع إصدارات الصكوك هذا العام حيث يجعل الحذر وسط البنوك المحلية والعالمية إزاء الإقراض الحصول على التمويل المصرفي أمراً صعباً، فضلاً عن أن القيمة المتدنية لأسعار الأسهم تمنع الشركات من فرصة تعبئة رأس المال عن طريق سوق الأسهم. ومن المحتمل أن تنتعش عملية تداول الصكوك مستفيدة من النظام الجديد الذي يحفز الطلب والذي ستطرحة تداول قريباً. أما في الوقت الحالي فيتم تداول الصكوك في أضيق الحدود في تعاملات مباشرة بين المستثمرين بينما يميل معظم حاملي الصكوك إلى الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

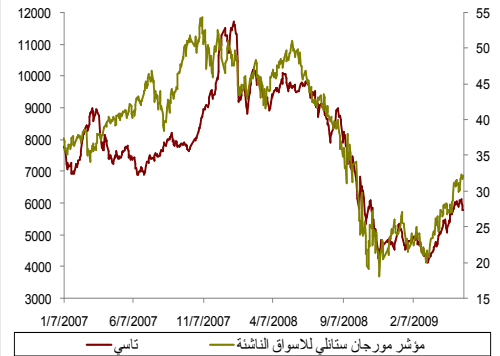
عدد الاكتتابات



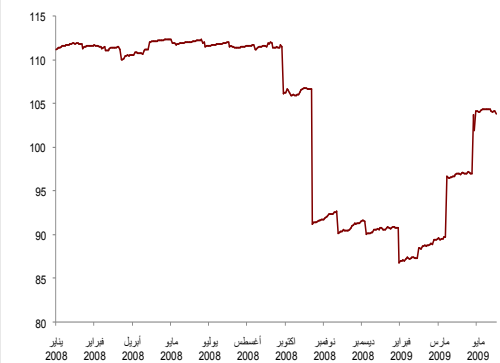
أسواق الأسهم الخليجية

مكرر الربحية	الأداء (حتى تاريخه)	
7.6	12.1%	أبو ظبي
8.1	10.1%	البحرين
8.5	14.8%	دبي
12.5	4.7%	الكويت
9.4	1.1%	عمان
10.0	1.4%	قطر
13.5	22.7%	المملكة

مؤشري "تاسي" و "مورجان ستانلي للأسواق الناشئة"



مؤشر داو جونز/سي تي جروب للصكوك





سوق النفط تحت المجهر

أوبك تبقى على حصص الإنتاج

اتفق أعضاء أوبك في قمتهم الأخيرة في فيينا على إبقاء حصص إنتاج النفط عند مستوياتها الحالية دون تغيير. ولم يكن القرار مفاجئاً في ضوء استمرار ارتفاع أسعار النفط منذ اعتماد الحصص الحالية (بلغ سعر النفط 66 دولاراً للبرميل بعد قرار أوبك مسجلاً أعلى مستوى له منذ 6 أشهر)، لكن المعطيات الأساسية للطلب لا تزال ضعيفة. ونتوقع أن تبقى الحصص الحالية سارية إلى حين توفر دلائل واضحة على حدوث انتعاش في الاقتصاد العالمي وزيادة فعلية في الطلب على النفط.

وأكد البيان الرسمي لأوبك أهمية الالتزام بخفض الحصص الإنتاجية التي تم اعتمادها في ديسمبر. وكان الالتزام بمستوى الإنتاج البالغ 4,2 مليون برميل في اليوم قد انفرط في أبريل وسجل إنتاج أوبك ارتفاعاً لأول مرة منذ 8 أشهر. وبالرغم من الاتفاق على الالتزام بحصص الإنتاج بنسبة 100 بالمائة في اجتماع مايو إلا أن الالتزام الفعلي لم يتعدى نسبة 80 بالمائة، وكانت أكثر الدول تجاوزاً لمستويات الحصص المقررة هي أنجولا وإيران في حين كانت المملكة تنتج كميات أقل من المستوى المسموح لها. وعادة ما يضعف التزام أعضاء الأوبك بالحصص المقررة عند ارتفاع أسعار النفط.

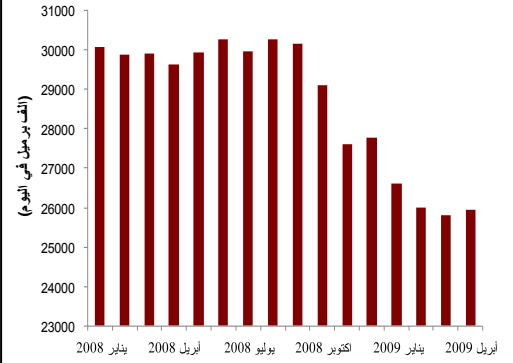
انعدت قمة أوبك في ظل الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط حالياً، حيث تجاوز سعر خام غرب تكساس في منتصف مايو 60 دولاراً للبرميل لأول مرة منذ مطلع نوفمبر وأغلق في 29 مايو عند سعر 66,3 دولار للبرميل. وسجل خام غرب تكساس ارتفاعاً بنسبة 32 بالمائة منذ نهاية أبريل كما ارتفع بأكثر من الضعف مقارنة بأدنى مستوى له في أواخر ديسمبر. ويبدو أن التدفقات الاستثمارية هي العامل الرئيسي وراء ارتفاعات أسعار النفط، حيث أدى التحسن في ثقة المستثمرين بشأن سلامة الاقتصاد العالمي والذي انعكس على المكاسب التي حققتها أسواق الأسهم العالمية إلى دعم تلك الارتفاعات. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الانخفاض المتكرر في قيمة الدولار جعل التدفقات الاستثمارية تتجه نحو النفط (تماماً كما حدث خلال 2007 وجزء من عام 2008) وقد نشأت في مايو مرة أخرى علاقة وثيقة بين الاثنين.

لا تزال المعطيات الأساسية لسوق النفط ضعيفة جداً، حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية تراجع الطلب العالمي هذا العام بحوالي 2,6 مليون برميل في اليوم في أكبر انخفاض منذ عام 1981 وهو ما يعني وصول الطلب على النفط هذا العام إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004. وقد سجلت المخزونات النفطية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعلى مستوى لها خلال 16 عاماً بينما اقتربت المخزونات الأمريكية من أعلى مستوياتها منذ 19 عاماً (بالرغم من حدوث تراجع في الأسابيع الأخيرة). وتشير المعلومات إلى وجود نقص في مساحات التخزين البرية والبحرية.

قررت أوبك على ضوء تلك المعطيات الضعيفة عدم زيادة الإنتاج بالرغم من مطالبة بعض الدول المستهلكة بتلك الزيادة. وقد راعت أوبك مصالحها عندما قررت عدم زيادة الإنتاج، ولكنها وبنفس القدر راعت عدم الإضرار بالاقتصاد العالمي ومن ثم المحافظة على سمعتها عندما قررت كذلك عدم خفض الإنتاج. ولا تزال المملكة عند موقفها بأن السعر المناسب هو 75 دولاراً للبرميل حيث لا يمثل هذا السعر في نظرها إرهافاً للدول المستهلكة كما أنه سيشجع على المزيد من الاستثمار في إنتاج النفط لضمان تدفق إمدادات جديدة، ولكن هذا السعر المستهدف يصعب تحقيقه على المدى القصير في ظل الركود العميق الذي انزلق إليه الاقتصاد العالمي.

ولا تزال في جدوى عند تقديرنا السابقة بأن يبلغ متوسط سعر النفط لهذا العام 50 دولاراً لخام غرب تكساس حيث من المتوقع في ظل ضعف المعطيات الأساسية للطلب يعكس الانتعاش الحالي الذي نتج عن تحسن مستوى الثقة لدى المستثمرين في الاقتصاد العالمي مساره بسهولة. وعليه، نتوقع أن تحافظ أوبك على حصصها الإنتاجية الحالية دون تغيير إلى حين حدوث تراجع كبير في مخزونات النفط الاحتياطية وتوفر مؤشرات واضحة على حدوث تحسن في الطلب العالمي على النفط.

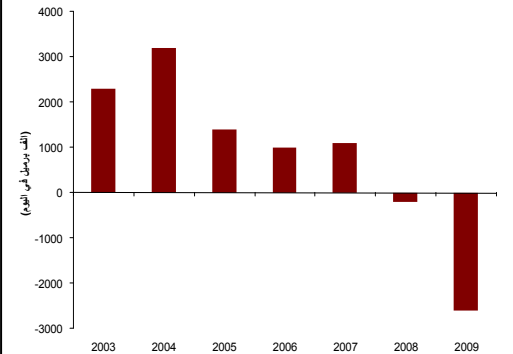
إنتاج أوبك من النفط



أسعار النفط والدولار



نمو الطلب على النفط





البيانات الأساسية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
توقعات	توقعات	تقديري							
الناتج الإجمالي الاسمي									
1416	1189	1753	1431	1308	1183	939	805	707	(بليون ريال سعودي)
377.5	317.1	467.5	381.5	348.7	315.3	250.3	214.6	188.6	(بليون دولار أمريكي)
19.0	-30.9	22.5	9.4	10.6	26.0	16.7	13.8	3.0	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
6.4	-9.5	5.4	0.5	-0.8	6.2	6.7	17.2	-7.5	القطاع النفطي
4.5	2.5	4.3	5.8	6.1	5.8	5.3	3.9	4.1	القطاع الخاص غير النفطي
2.6	3.0	2.4	2.7	3.1	4.0	3.1	3.1	2.9	القطاع الحكومي
4.6	-0.5	4.2	3.4	3.2	5.6	5.3	7.7	0.1	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
70.0	50.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	31.1	26.2	خام غرب تكساس القياسي (دولار/ برميل)
64.8	47.0	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	26.9	23.7	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.5	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	8.8	7.5	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(بليون ريال سعودي)									
632	466	1100	643	679	564	392	293	213	إيرادات الدولة
570	536	510	466	398	346	285	257	234	منصرفات الدولة
62	-69	590	177	280	218	107	36	-21	الفائض/العجز المالي
4.4	-5.8	33.7	12.3	21.4	18.4	11.4	4.5	-2.9	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
220	237	237	267	366	475	614	660	660	الدين العام المحلي
15.5	19.9	13.5	18.7	28.0	40.2	65.4	82.0	93.3	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
4.4	6.2	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	0.6	0.2	التضخم (معدل التغير السنوي)
4.50	3.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	1.75	2.00	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(بليون دولار)									
129.9	92.8	280.4	205.5	187.7	161.1	110.4	82.0	63.6	عائد صادرات النفط
159.8	120.5	311.1	233.4	210.5	180.1	125.7	93.0	72.3	عائد الصادرات الإجمالي
104.3	97.1	92.4	82.5	63.8	54.6	41.1	33.9	29.6	الواردات
55.4	23.4	218.7	150.8	146.6	125.5	84.6	59.1	42.6	الميزان التجاري
3.5	-33.5	150.6	95.0	98.9	90.0	51.9	28.0	11.9	ميزان الحساب الجاري
0.9	-10.6	32.2	24.9	28.4	28.5	20.7	13.1	6.3	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
425.2	416.5	506.3	359.8	273.4	195.5	127.9	97.1	73.3	الإحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
26.6	25.8	25.0	24.2	23.7	23.1	22.5	22.0	21.5	تعداد السكان (مليون نسمة)
8.2	8.5	8.8	9.0	9.1	8.8	8.5	8.2	7.6	معدل العطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
14172	12271	18665	15736	14725	13640	11112	9745	8773	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2008 - 2010. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.